مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد9 العدد1 – مارس 2022

OEB Univ. Publish. Co.

الجامعة والتنمية في الجزائر: نحو إستراتيجية فعالة لجسر الفجوة القائمة

The university and development in Algeria: towards an effective strategy to bridge the existing gap

د.سمير حمياز [1*]، جامعة بومرداس، الجزائر.
samirhamiaz@hotmail.com

تاريخ التسليم:2020/01/06، تاريخ المراجعة: 2021/05/02،تاريخ القبول: 2022/02/07

الملخص

تهدف هذه الدراسة، إلى البحث في إشكالية العلاقة بين الجامعة والتنمية في الجزائر، من خلال تشخيص الحركيات السببية التي أدت إلى تراجع دور الجامعة في الفعل الاقتصادي والتنموي، فضلا عن اقتراح البدائل والخيارات الإستراتيجية التي من شأنها جسر الفجوة القائمة بين التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي، ومن ثم تحقيق المواءمة المطلوبة بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل. توصلت الدراسة، إلى أن تجاوز هذه الفجوة يستدعي تعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، إصلاح البرامج التعليمية، المراهنة على التكوين التطبيقي، والعمل على تجسيد نموذج "الجامعة المؤسسة".

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التنمية، سوق العمل، الاقتصاد الوطني، الجزائر.

Abstract

This study aims to analyze the problematic of the relationship between the university and development in Algeria, by identifying the reasons that led to the decline of the university's role in economic and developmental act, in addition to proposing alternatives and strategic options that are able to bridge the gap between the university formation and the economic and developmental environment in Algeria, Hence, achieving the required alignment between university outputs, economic requirements and labor market needs. This research paper concluded that bridging this gap between university formation and the economic environment in Algeria calls for strengthening partnerships between universities and economic institutions, reform of teaching programs and adoption applied formation, and work to embody the model "university enterprise".

Keywords: university, development, labor market, national economy, Algeria.

*المؤلف المراسل: د. سمير حمياز، الإيميل: samirhamiaz@hotmail.com

مقدمة:

تشكل الجامعة إحدى المؤسسات الاجتماعية، التي يمكن أن تلعب دور الرافعة في النهوض بالاقتصاد الوطني وفي إعطاء قوة دفع هامة للمسار التنموي، ذلك أن الجامعة هي بمثابة عقل المجتمع، فضلا عن كونها الوسط الطبيعي لتكوين الرأس مال البشري الضروري لبناء مجتمع المعرفة، الذي يعد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها النهضة الاقتصادية للأمم.

بالنظر إلى الأهمية الحيوية للأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الجامعة في قيادة الاقتصاد الوطني وفي تحقيق التنمية، فقد أولت الجزائر أهمية بالغة لقطاع التعليم العالي، الأمر التي تجلى بالأساس من خلال بداية إطلاق أول عملية إصلاح كبرى للتعليم العالي سنة 1971، وانتهاء باعتماد نظام LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه).

إن هذه العملية، استهدفت بالأساس إحداث إصلاح جذري وإعادة هيكلة عميقة لمنظومة التعليم العالي، طالت ليس فقط برامج التكوين، وإنما أيضا الممارسات والمقاربات البيداغوجية..، قصد التكيف مع المستجدات والتحديات الراهنة، ولكن أيضا استجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني ولاحتياجات سوق العمل المحلية العالمية.

بيد أن الدارس لهذه الإصلاحات ولكيفية تطبيق نظام LMD في الجزائر، يلحظ مدى عجز هذا النظام الجديد في تشكيل حلقة وصل وربط بين مخرجات الجامعة من جهة ورهانات التنمية واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى.

تأسيسا على ذلك، فإن هذه الشروخات العميقة القائمة بين التكوين الجامعي والمحيط التنموي، باتت تشكل أحد التحديات الكبرى التي تواجه السياسة العامة للدولة في قطاع التعاليم العالي، خاصة في ظل في عدم التناسق والتوازن بين الكم الهائل من الخريجين الذين تضخهم الجامعات الجزائرية سنويا، مقارنة بمحدودية الوظائف التي يطرحها الاقتصاد الوطني.

الملاحظ، أن الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي وحجم المناصب المستحدثة في سوق العمل، تعد من بين أهم الأسباب التي أدت إلى ما يعرف بظاهرة التضخم في التعليم La Sur-Education في مقابل اتسام الاقتصاد الوطني بقلة نمو الوظائف، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى الخريجين الجامعيين. ولعل هذا ما ينعكس أيضا بشكل سلبي على إدراجهم المهني في الحياة الاقتصادية. وفي هذا السياق، يمكن الاستشهاد (على سبيل المثال لا الحصر) بعدة تخصصات على غرار تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العلوم السياسية، بحيث تضخ أعداد هائلة من الخريجين دون أن يجدوا لأنفسهم مكانة في سوق العمل، بل حتى خريجي

تخصصات العلوم الاقتصادية الذين يفترض أن تكون لديهم فرص أكبر في سوق العمل، أصبحوا يواجهون مشكلة الاندماج في الحياة الاقتصادية نظرا لفشل السياسة العامة للدولة في الربط بين التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي واحتياجات سوق العمل.

إن هذه الفجوة، تستدعي طرح مجموعة من البدائل التي من شأنها التأسيس لإستراتيجية فعالة للمواءمة بين مخرجات الجامعة والمتطلبات الاقتصادية والتنموية. هذه الإستراتيجية ينبغي أن ترتكز بالأساس على التنسيق بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي، فضلا عن المراهنة على التكوين التطبيقي والتدريب الميداني للطلبة، والعمل على تجسيد نموذج الجامعة المؤسسة Université Entreprise. علاوة على أهمية اعتماد مبدأ التعاقد وتعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية..، قصد تقوية علاقة الجامعة بمحيطها الاقتصادي وتمكينها من الاضطلاع بفعالية بالأدوار المنوطة بها في تحقيق النهضة الاقتصادية وفي الدفع بعجلة التنمية.

إشكالية الدراسة:

تعتبر الفجوة القائمة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، إحدى الإشكاليات والتحديات الكبيرة التي تواجه صانع القرار في الجزائر، نظرا لما يترتب على هذه الفجوة من تداعيات تعمل في جانبها الأكبر على الحد من فعالية السياسات العامة للدولة في مواجهة التحديات التنموية والاقتصادية، ذلك أن الجامعة يمكن أن تلعب دور القاطرة في النهوض بالاقتصاد الوطني وفي الدفع بعجلة التنمية. من هذا المنطلق، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والتنموي في الجزائر؟ وإلى أي مدى ساهمت الجامعة في تحقيق التنمية وفي النهوض بالاقتصاد الوطني؟ وما هي والبدائل والخيارات التي يمكن المراهنة عليها لهندسة إستراتيجية فعالة لجسر الفجوة القائمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل في الجزائر؟.

انطلاقا من مسلمة التراكم المعرفي، فقد حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية من خلال الاستفادة من الدراسات السابقة طبقا لتسلسلها الزمني. إذ أشارت دراسة نادية ابراهيمي (2012)، بعنوان: "دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة"، إلى دور الجامعة في تكوين الرأس مال البشري المؤهل، الذي يمكن أن يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجامعة الجزائرية تواجه عدة معيقات حالت دون الاضطلاع بأدوارها على أكمل وجه في ضمان التكوين النوعي وفي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. بينما أظهرت دراسة عربي بومدين (2016)، بعنوان: "دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود"،

طبيعة العلاقة الموجودة بين الجامعة ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد خلصت الدراسة إلى أنه ثمة مفارقة وشروخات كبيرة في الحالة الجزائرية بين التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي، نظرا للقيود والتحديات العديدة التي عرقلت دور الجامعة وانخراطها بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما تطرقت دراسة Abdelkrim Benali (2016)، بعنوان: " Innovation et créativité : stratégie universitaire et industriel pour le développement"، إلى البحث في دور الجامعة في الابتكار وفي تطوير القدرات الصناعية والاقتصادية للدولة، وقد خلصت الدراسة إلى طرح مجموعة من الآليات والإستراتيجيات التي من شأنها تعزيز الأدوار الاقتصادية والصناعية للجامعة، بالشكل الذي يفضي إلى تحقيق التنمية. بينما حاولت دراسة Nadwa Elafri et autres, (2019)، التي جاءت بعنوان:"La relation de l'université-secteur socio-économique: Le département de management de projet comme facteur clé pour promouvoir l'innovation."، البحث في العلاقة التي تربط الجامعة الجزائرية بمحيطها الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الإصلاحات المنتهجة باعتماد نظام LMD، إلا أن تأثير الجامعة في المحيط الاقتصادي لا يزال ضعيفا، بل ثمة فجوة عميقة بين المؤسسة الجامعة والرهانات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

تجدر الإشارة، أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة التي اهتمت عموما بدراسة دور الجامعة في تحقيق التنمية، بينما حاولت هذه الدراسة، البحث في الفجوة القائمة بين الجامعة والتنمية في الجزائر وعن الإستراتيجية الكفيلة بجسر هذه الفجوة، بالشكل الذي يؤدي إلى تفعيل دور الجامعة في الحياة الاقتصادية.

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على هذه الإشكالية، فإن هذه الدراسة تحاول اختبار الفرضيات التالية:

- كلما اتسعت الفجوة القائمة بين مخرجات الجامعة والمتطلبات الاقتصادية واحتياجات سوق العمل، كلما تراجع دور الجامعة في إعطاء دفعة قوية للمسار التنموي في الجزائر.
- إن تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، مرهون بمدى نجاح الدوائر المسؤولة على صنع السياسات العامة في مجال التعليم العالي في هندسة إستراتيجية فعالة للمواءمة بين مخرجات التكوين الجامعي ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تتوخى هذه الدراسة، تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على دراسة الإطار النظري والمعرفي لكل من الجامعة والتنمية، مع إبراز طبيعة العلاقة التي تربط بينهما.
- محاولة تشخيص واقع الفجوة القائمة بين مخرجات الجامعة والمتطلبات الاقتصادية والتنموية في الجزائر، من خلال الكشف عن الحركيات السببية التي حالت دون مساهمة الجامعة في إعطاء قوة دفع أساسية للمسار التنموي في الجزائر.
- اقتراح مجموعة من الخيارات والبدائل، التي من شأنها التأسيس لبناء إستراتيجية فعالة، للمواءمة بين مخرجات التكوين الجامعي ومتطلبات الاقتصاد الوطني، واحتياجات سوق العمل، بالشكل الذي يفضي إلى تحقيق التنمية في الجزائر.

منهجية الدراسة:

لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره يساعد على توصيف الفجوة القائمة بين التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والتنموي في الجزائر، كما تبرز أهمية الاستعانة بهذا المنهج في كونه يمنح للباحث مقدرة على تقديم رؤى تحليلية، تفسيرية ونقدية للفجوة القائمة بين الجامعة والتنمية في الجزائر.

سعيا للإجابة على الإشكالية، تحاول هذه الدراسة التطرق إلى العناصر التالية:

1. الإطار النظري للجامعة والتنمية.
2. قراءة عامة في الأدوار الاقتصادية والتنموية للجامعة.
3. التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والتنموي في الجزائر: دراسة تشخيصية لواقع الفجوة القائمة.
4. نحو هندسة إستراتيجية فعالة لجسر الفجوة القائمة بين الجامعة والتنمية في الجزائر.

1. الإطار النظري للجامعة والتنمية.

1.1 الجامعة: دراسة في النشأة، المفهوم، والوظائف:

1.1.1 نشأة ومفهوم الجامعة:

ترجع الجذور التاريخية لنشأة الجامعة، إلى السياق الغربي للقرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث قامت صورتان، أولاهما على نمط معدل من النظام البريطاني، ممثلا بجامعتي أوكسفورد وكامبريدج، فيما يتعلق بالآداب Literal Arts، بينما جاءت الصورة الثانية معدلة من النظام الألماني للدراسات العليا والبحث العلمي. وقد شهد القرن التاسع عشر إدماج النظامين معا

بعد الاستفادة من إصلاحات النظام الألماني للتعليم العالي، وعلى نحو ما تم فرضه في الولايات المتحدة، على برامج ما بعد الدراسة بالمرحلة الجامعية الأولى (Verger, 1973, p.97). وبالنظر إلى احتفاظ كل نظام تعليمي بقيمه وأهدافه المتميزة، فقد ترتب على ذلك نوع من الصراع بين الأدوار الاجتماعية لكل من النظامين التعليميين حتى الوقت الراهن (إسماعيل علي، 1999، ص ص 32-33).

يرجع مصطلح الجامعة University من الناحية الايتيمولوجية إلى الكلمة اللاتينية Universitas وتعني الإتحاد والتجمع، وعلى هذا استخدمت كلمة جامعة للدلالة على تجمع الطلبة والأساتذة، والملاحظ أن الكلمة العربية جامعة هي ترجمة دقيقة للكمة الانجليزية المرادفة لها، ذلك أن مدلولها العربي أيضا يشير إلى التجمع أو التجميع (مرسي، 2002، ص9).

أما من الناحية الاصطلاحية، فقد تعددت التعاريف التي قدمت بشأن الجامعة نظرا لتعدد الزوايا التي يمكن من خلالها دراسة ومقاربة هذا المفهوم، ولذلك هنا من يركز في تعريفه على الأهداف، ومنهم من يركز على الوظائف، بينما يركز آخرون على الهياكل.

لقد عرف قاموس Oxford الجامعة بأنها "مؤسسة للتعليم والبحث المتقدم". كما ورد في الموسوعة البريطانية أن الجامعية هي "معهد للدراسات العليا يتألف من كليات الآداب والعلوم ومدارس للمهنيين ومدرسة خريجي الدراسات العليا وهذا المعهد يملك حق منح الدرجات العلمية في ميادين الدراسات المختلفة" (عريفج، 2001، ص26). الملاحظ أن ما يعاب على هذا التعريف انه لم يركز على أدوار ووظائف الجامعة واكتفي فقط بالإشارة إلى هياكلها وأنها مؤسسة لمنح الشهادات.

لذلك، هناك من ذهب إلى تعريف الجامعة، بأنها مؤسسة اجتماعية تهدف إلى تكوين الإطارات وتطوير البحث العلمي وخدمة المجتمع (براهيمي، 2004، ص20). وبهذا يكون هذا التعريف قد ركز بشكل لافت على وظائف الجامعة الثلاث، التكوين، البحث العلمي وخدمة المجتمع.

وقد عرفها رامون ماسيا مانسو بأنها مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاص يستعمل وسائل وتنسيق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما لمعرفة عليا (دليو، 2006، ص79). يلاحظ أن هذا التعريف ركز على الطابع التنظيمي، والمهام والوسائل المؤدية إلى إنتاج المعرفة. أما المشرع الجزائري، فقد اعتبر الجامعة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في نشر وتعميم المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد، ولذلك

فقد وضعها تحت وصاية الدولة في خدمة الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المحددة من طرفها (دليو، 2006، ص ص79-80).

على ضوء ما سبق، يمكن القول أن التعاريف التي قدمت بشأن الجامعة هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف، إذ هناك تعاريف ركزت على وظائف الجامعة، وأخرى اهتمت بطابعها التنظيمي والهيلكي، بينما نجد بعض التعاريف ركزت على أهداف وغايات الجامعة وبخاصة إنتاج العلم والمعرفة.

2.1.1 وظائف الجامعة:

تعتبر الجامعة مركز الإشعاع الثقافي والمعرفي وضرورة أساسية من ضرورات حياة ونهضة المجتمعات والأمم إلا أنها تسمد تعريفها من الأهداف التي يحددها لها المجتمع الذي تنتمي إليه، وهي تختلف عن باقي المؤسسات باعتبارها تقوم بوظائف متعددة، فالمقصود بالوظائف هو كل ما يتعلق بدور الجامعة ومسؤولياتها وأساس وجودها، والملاحظ أن رسالة الجامعة وتطور وظائفها تختلف باختلاف الزمان والمكان وكذلك تخضع لتطور المجتمع علميا وتكنولوجيا (حوامد، 2008، ص85). ولعل هذا ما يؤكد على الطابع الديناميكي والتكيفي للجامعة، ذلك أنها ملزمة على الدوام بمسايرة ومواكبة تطور المجتمع واحتياجاته.

لقد درجت الأدبيات والدراسات ذات الصلة بقضايا التعليم العالي على تحديد ثلاث وظائف أساسية تضطلع بها الجامعة وتتمثل في:

1.2.1.1 التكوين الجامعي:

يعتبر التكوين الجامعي مطلبا إستراتيجيا لتكوين الرأسمال البشري المؤهل، الذي يعد من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها نهضة الشعوب والأمم، فالجامعة هي بمثابة المحيط الطبيعي لنشأة وتطوير المعرفة باعتبارها مركز الإشعاع الفكري والثقافي. فعملية التكوين تشكل إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها الجامعة لتنمية العنصر البشري تنمية شاملة ومتكاملة، بالشكل الذي يمكنه من مواجهة تحديات العصر، وكذلك المساهمة في التنمية الوطنية (إبراهيمي، 2012، ص47). بيد أن التكوين الذي يركز على الكيف (التكوين النوعي) وليس الكم هو الذي يصنع الفارق في نهضة وتطور الأمم. ولعل هذا ما يفسر سعي الكثير من الدول لضمان التكوين النوعي والجودة في التعليم العالي.

2.2.1.1 تطوير البحث العلمي:

ظهرت البدايات الأولى لهذه الوظيفة الثانية التي تضطلع بها الجامعة في انجلترا، عندما تم إنشاء أول المعامل الملحقة بالجامعات وهي كلازندوف في أوكسفورد عام 1866، وفي الولايات المتحدة الأمريكية مع صدور قانون موريل 1862، الذي أكد على أهمية إنشاء مؤسسات للبحث العلمي، كما تجدر الإشارة أن الجامعة الألمانية في بداية القرن 19 هي من أولى الجامعات التي اهتمت بالبحث العلمي. في الحقيقة، أن البحث العلمي الجامعي لا يتمثل فقط في ترقية العلوم وإنتاج المعرفة وإنما أيضا يرتبط بخدمة المجتمع وبخطط التنمية (ابراهيمي، 2012، ص50). الواقع أن البحث العلمي يشكل أحد مصادر قوة الدول في العالم المعاصر، ولعل هذا ما يفسر الميزانيات الضخمة التي تخصصها وتنفقها الدول المتقدمة في البحث العلمي.

3.2.1.1 خدمة المجتمع:

في ظل التغيرات العالمية المتسارعة، أصبح التعليم العالي يحظى بأهمية بالغة في تقدم المجتمعات ونموها، ورغم أن خدمة المجتمع تحتل المرتبة الثالثة في تصنيف وظائف الجامعة، إلا أنه ثمة توجها عاما يعتبر أن خدمة المجتمع ينبغي أن تتصدر الوظائف التي تقوم بها الجامعة بحكم أهميتها الحيوية.

في الحقيقة أن الجامعة لا يمكن أن تحقق ذاتها وتثبت وجودها ما لم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع متطلبات نموه والعمل على حل مشكلاته وتلبية حاجياته المختلفة (Ahlström & Fox 1993, p.102), وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى خبرة الجامعات الأمريكية في تناول مشكلاتها المجتمعية، وظهور دور الجامعة في الوصول إلى مجتمعها في إطار ما يُعرف منذ ذلك الحين باسم جامعة "السبق أو التميز" "University Outreach"، دلالة على سبق الجامعة وتميزها بالخروج إلى مجتمعها للتعرف على احتياجاته وتلبيتها (الخطيب، معايعة، 2006، ص ص52-53). من هنا، يمكن القول أن الدور الحقيقي للجامعة خاصة في العالم المعاصر، لا يظهر إلا عندما تنخرط الجامعة في حل قضايا المجتمع وتعمل على ترقيته وتطوره.

2.1 مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي:

1.2.1 مفهوم التنمية:

لقد أشار الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996 ، بعنوان "إعلان الحق في التنمية" إلى تعريف هذه الأخيرة على "أنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها" (المصري، 2000،

ص94). الملاحظ أن هذا التعريف يتصف بالشمولية كونه تضمن عدة أبعاد اقتصادية، اجتماعية، وثقافية...الخ.

كما يمكن تعريف التنمية على أنها عملية انتقال من حالة تخلف اقتصادي، اجتماعي، سياسي إلى حالة تقدم، أي أنها مجمل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد ونوعية الخدمات المقدمة لهم (Rist, 2007, p.25). إذا كان التعريف السابق قد ركز على أبعاد التنمية المختلفة، فإن هذا التعريف اهتم أكثر بعنصر الانتقال من حالة إلى حالة أفضل دونما إغفال الأبعاد المختلفة التي ينطوي عليها مفهوم التنمية.

2.2.1 مفهوم النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي تلك الزيادة في الإنتاج الوطني لدولة معينة، والذي يعبر عنه بالناتج الداخلي الخام، والتي ينتج عنها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (المصري، 2000، ص95). تأسيسا على ما سبق، يتضح أن ثمة فرقا جوهريا بين مفهوم النمو والتنمية، كون الأول ذو طابع كمي في حين تعبر التنمية عن تغييرات نوعية تمس جميع القطاعات بكيفية منسجمة بحيث تساهم في تحسين معيشة الأفراد والخدمات المقدمة لهم.

علاوة على ذلك، فإن التنمية شيء أكثر تعقيداً وشمولاً وعقلانية وعدالة من النمو..، فالنمو يكاد يقتصر على الجانب الاقتصادي الذي يقاس عادة بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي أو الدخل القومي، وهو قد يتم لصالح فئة قليلة من أفراد المجتمع، أو يتم دون اعتبار لما يحدثه من تدمير للبيئة (Rist, 2007, p.27). أما التنمية فلا تعني مجرد زيادة الدخل القومي، بل تعني أيضاً (من ضمن ما تعنيه) العدالة في توزيع الدخل، وإشباع حاجات الأغلبية الفقيرة في المجتمع، مع الحفاظ على التوازن البيئي والاستقلالية الوطنية الحقيقية (حسين، 1984، ص ص108-109).

على ضوء ما سبق، يمكن القول أن مفهوم التنمية هو أوسع وأشمل من النمو، الذي لا يعدو أن يكون سوى ظاهرة اقتصادية كمية، بينما التنمية هي مفهوم شامل مركب ومتعدد الأبعاد.

2. قراءة عامة في الأدوار الاقتصادية والتنموية للجامعة.

تعد الجامعة إحدى المؤسسات الهامة التي ترتكز عليها النهضة الاقتصادية للأمم، باعتبارها مركزا للإشعاع الفكري والثقافي، ومحيطا طبيعيا لنشأة وتطور العلم المعرفة، التي هي بمثابة العصب الحيوي الذي قام عليه التطور الاقتصادي للمجتمعات المعاصرة.

من الثابت أن التنمية الاقتصادية لا تحتاج فقط إلى متطلبات مادية، بل تتصرف أيضا إلى ضرورة وجود رأس مال بشري مؤهل في إطار تقوية مجتمع المعرفة، وبناء ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يجعل من الفرد المؤهل محور هذه العملية. وهي الأهداف التي ركزت عليها مختلف

تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) والتي يمكن من خلالها، قياس مستوى التنمية البشرية والرفاه البشري انطلاقا من عدة مؤشرات، ومن بين أهم هذه المؤشرات مستوى التعليم. ولعل هذا ما يفسر الأهمية الحيوية للأدوار التنموية التي تضطلع بها الجامعة (بومدين، 2016، ص252). من هنا، يمكن القول أن النهضة الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، تتوقف على مدى فعالية ونجاعة وجود الجامعة كمؤسسة تعليمية في تنمية المورد البشري وتأهيله بأن يكون قادرا على التكيف مع المتطلبات العصرية للنهوض بالتنمية، التي بات المورد البشري المؤهل محورا أساسيا لها.

الواقع أن المعرفة التي تنتجها الجامعة، أصبحت تمثل موردا اقتصاديا ومصدرا للدخل الوطني ودعامة رئيسية من دعائم تقدم الأمم، فضلا عن كونها أصبحت مصدر قوة و شرط وجب تحقيقه في المجتمعات المعاصرة، التي يقاس فيها التقدم ليس فقط من خلال حجم ما تملكه الدولة من ثروات طبيعية ومالية، بقدر ما تعتمد على حجم ما تمتلكه الدولة من رصيد الثروة البشرية القادرة على إنتاج المعرفة والتحكم في المعلومات واستغلالها لزيادة وترقية إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي تحقيق ثروة اقتصادية للمجتمع ومستوى لائق من التقدم العلمي والتقني والاجتماعي (تباني، زواني، 2018، ص442). من هنا، يمكن القول أن الجامعة تشكل وسطا حيويا لبناء اقتصاد المعرفة، الذي يعد أحد الركائز التي قامت عليها النهضة الاقتصادية للأمم في عالمنا المعاصر.

تأسيسا على ذلك، فإن الجامعة ومن خلال وظائفها التكوينية والبحثية، أصبحت تلعب دورا مهما في الدفع بعجلة التنمية وفي النهضة الاقتصادية للأمم. لذلك، درجت الكثير من الدول المتقدمة على تخصيص موازنات هائلة لتمويل الأبحاث العلمية الجامعية، ودعم المشاريع الأكاديمية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالغة في الرفع من الكفاءة والفعالية وتحسين الأداء، علاوة على دورها في تعزيز البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول (بومدين، 2016، ص248). وبالرغم من أهمية البحث العلمي في تطور المجتمعات المعاصرة، إلا أن الجزائر كغيرها من الدول العربية لا تزال نفقاتها محتشمة في مجال البحث العلمي، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على دور الجامعة في الفعل الاقتصادي والتنموي.

لذلك، يمكن اعتبار أن الاستثمار في الجامعة والبحث العلمي، ما هو في الحقيقة إلا استثمارا في التنمية، ذلك أن الجامعة هي بمثابة عقل المجتمع، فضلا عن كونها تلعب دور القاطرة في تقدمه الاقتصادي والحضاري (Benali, 2016, p.95).

على ضوء ما سبق، يتضح أن الجامعة هي بمثابة القاطرة التي تقود النهضة الاقتصادية للدول، خاصة إذا ما تم إقحامها وإشراكها وفق إستراتيجية مدروسة في الفعل الاقتصادي والتنموي.

3. التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والتنموي في الجزائر: دراسة تشخيصية لواقع الفجوة القائمة.

تشكل الفجوة القائمة بين التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والتنموي، أحد التحديات الكبرى التي تواجه السياسة العامة للدولة في مجال التعليم العالي، الأمر الذي دفع بالمؤسسة الجامعية سعيا منها لرفع هذا التحدي، إلى محاولة تبني استراتيجيات جديدة تتماشى ومستجدات العصر، وتسمح لها بوضع نظام تعليمي يوازن بين التكوين الجامعي ومتطلبات الاقتصاد الوطني، وكذا توفير أكبر قدر ممكن من الإطارات والكفاءات المناسبة لسوق العمل.

في ظل هذا التوجه، تبنت الجزائر إستراتيجية إصلاحية جديدة منذ سبتمبر 2004، مستلهمة من تجارب غربية وأنجلوسكسونية تحديدا، ممثلة في نظام LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، من أجل مواءمة نظام التكوين وإصدار الشهادات مع هذا النظام الجديد المتبع في بقية دول العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض خصوصيات الواقع المحلي. وقد مس هذا التجديد البرامج التكوينية، بالإضافة إلى الممارسات والمقاربات البيداغوجية، التي تعد جزءا لا يتجزأ من عملية التكوين، وغيرها من الخصائص المميزة لهذا النظام، قصد تحقيق الجودة في التعليم العالي وضمان تكوين فعلي للطالب بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل المحلية والعالمية (تباني، زواني، 2018، ص443). لكن الملاحظ، أنه بالرغم من الإصلاحات المتتالية التي اعتمدت على مستوى قطاع التعليم العالي، إلا أنها لم توفق في القضاء على الشروخات العميقة الموجودة بين نظام التعليم والتكوين من جهة، ورهانات التنمية واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى، الأمر الذي يدل على العجز النسبي لنظام LMD في تشكيل حلقة ربط بين الجامعة والمحيط السوسيواقتصادي.

هذه الفجوة، تتجلى بالأساس ليس فقط في مشكلة القابلية للتشغيل لدى الخريجين الجامعيين كأحد أهم المؤشرات لنوعية التكوين الجامعي، وإنما أيضا في المفارقة المتمثلة في الكم الهائل من الخريجين الذين تضخهم الجامعات الجزائرية سنويا، مقابل محدودية الوظائف التي يطرحها الاقتصاد الوطني.

كما تجدر الإشارة، إلى أن مختلف التقارير الدولية، تؤكد على أن البحث العلمي يساهم مابين 25 و 45 بالمائة في النمو الاقتصادي، بيد أن الجزائر لم تتمكن من تسجيل سوى 0.22 بالمائة، وهو رقم ضعيف جدا ولا يعكس حجم الإنفاق العام على التعليم العالي والبحث العلمي في

الجزائر (بومدين، 2016، ص254). ولعل هذا ما يفسر الانفصال التام بين التكوين الجامعي ومتطلبات الاقتصاد الوطني واحتياجات سوق العمل في الجزائر.

لقد ذهب الخبير الاقتصادي الجزائري بشير مصيطفى في محاضرة نظمتها جامعة تيارت تحت عنوان: "اندماج الطالب الجزائري في التنمية المستدامة"، إلى تشخيص سبب ضعف العلاقة بين الجامعة والتنمية الاقتصادية، يعزى إلى فقدان حلقة الوصل بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وإلى اعتماد برامج التعليم بدل برامج المعرفة، الأمر الذي حال دون توليف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل (مصيطفى، 2015). من هنا، يمكن القول أن الجزائر لا تزال تفتقر إلى الإستراتيجية التي من شأنها إحداث المواءمة المطلوبة بين مخرجات الجامعة واحتياجات الاقتصاد الوطني.

تأسيسا على ذلك، ينبغي أن لا تبقى الجامعة مرتبطة فقط بمهامها التقليدية المتمثلة في التكوين والبحث العلمي، ذلك أن أكبر تحدي يواجهها في عالم اليوم هو المساهمة في إدماج خريجيها في الفعل الاقتصادي والتنموي، من خلال تحضيرهم لعالم الشغل المتغير باستمرار، تحت التأثير الكبير لتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي جعل مناصب العمل تتغير بسرعة وتتطلب كفاءات جديدة، وبالتالي زيادة الطلب على خريجي الجامعة من ذوي التكوين الجيد والمؤهلات العالية (تباني، زواني، 2018، ص444).

إن الدارس لواقع الجامعة الجزائرية ومدى إسهامها في التنمية الاقتصادية، يقف على مجموعة من النقاط التي تعرقل أو تؤجل عملية الاستفادة من مخرجات الجامعة والأبحاث العلمية في المشروع التنموي في الجزائر، وهو الأمر الذي يرجع بالأساس إلى طبيعة الخيارات الإستراتيجية في تسيير القطاع الجامعي، وفي فلسفة التنمية المعتمدة في الجزائر بوجه عام.

من هذا المنطلق، يمكن الإشارة إلى جملة من النقاط التي تمثل حجر عثرة أمام اضطلاع الجامعة بدور محوري في فلسفة التنمية المنتهجة في الجزائر ومن ذلك: (عبيكشي، فرقاني، 2010، ص31).

- ارتباط الاقتصاد الوطني بنسبة 97 % بريع البترول، وبناء على هذا المؤشر لا يمكن الحديث عن أي دور للجامعة الجزائرية في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي لا وجود لاقتصاد المعرفة في البناء السياسي الاجتماعي والاقتصادي لدى صانع القرار في الجزائر.

- ❖ عدم وجود الاستمرارية في برامج السياسات العامة، من خلال ضعف موقع الجامعة ضمن نطاق هذه السياسات، فضلا عن ضبابية موقع الجامعة ضمن مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- ❖ بقاء الجامعات في الجزائر تحت الوصاية السياسية، وعدم استقلاليتها من الناحية المادية والمنهجية، إضافة إلى قلة إن لم نقل انعدام مراكز البحث والتفكير، والتي تساهم بشكل كبير في دعم صانع القرار تقديم الاستشارات السياسية والاقتصادية، وهو الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى عدم وجود إستراتيجية شاملة على غرار ما نجده في الدول المتقدمة.

كما يمكن إرجاع الفجوة القائمة بين التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي في الجزائر إلى مجموعة من الأسباب، ومن أهمها: (بومدين، 2016، ص256).

- اعتبار الجامعة قطاع خدماتي للمتعلمين وليس قطاع إنتاجي.
- غياب سياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي، وهو الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى غياب التنسيق.
- عدم وجود قاعدة بيانات فعالة ومتجددة حول سوق العمل واحتياجاته إلى الكفاءات والتخصصات الدقيقة.
- سرعة تغير احتياجات سوق العمل بوتيرة متسارعة لا تتناسب مع تطور التعليم واستجابته لهذا التغير.
- البطء في تكييف المناهج والبرامج الدراسية التكوينية في مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل.

يضاف إلى ما سبق، غياب التناسق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية، وعدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي لطلاب الجامعة، وضعف الكفاءة الداخلية (ارتفاع معدل التسرب) والكفاءة الخارجية (اختلال في تناسب مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل) ضف إلى ذلك الأسباب المتعلقة بالمؤسسات المنوطة بعملية التنمية الاقتصادية، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية: (زرزار، بوعطيط، 2012، ص112).

- ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية.
- ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية.
- عدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية.
- ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية، وتفضيل الخبرة الأجنبية.

- انشغال الجامعات بالتدريس والأطر النظرية، وعدم الاهتمام بالأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الإنتاج المحلي.
- التطور المتسارع في بعض القطاعات الإنتاجية من جهة، وضعف مساهمة الجامعة في التعامل مع المشاكل التي تنجم عن هذا التطور من جهة أخرى.
- عدم ملاءمة ومواكبة المناهج التعليمية لواقع القطاعات الإنتاجية.

الملاحظ أن تفاقم حالة عدم المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي وحجم المناصب المستحدثة في سوق العمل، تعد من بين أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة لدى الجامعيين، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على إدراجهم المهني.

لذلك، فالفجوة القائمة بين التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي في الجزائر تعمل في جانبها الأكبر على تغذية ما يعرف بظاهرة "التضخم في التعليم" La Sur-Education في مقابل اتسام الاقتصاد الوطني بقلة نمو الوظائف، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى الجامعيين (بن عمار، بوزيد، ص393-406). ولعل هذا ما يستدعي اقتراح مجموعة من البدائل التي من شأنها التأسيس لإستراتيجية فعالة للموائمة بين مخرجات الجامعة مع المتطلبات الاقتصادية واحتياجات سوق العمل.

4. نحو هندسة إستراتيجية فعالة لجسر الفجوة القائمة بين الجامعة والتنمية في الجزائر.

إن التفكير في هندسة إستراتيجية فعالة للموائمة بين مخرجات التكوين الجامعي ومتطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، يعد في ظل التحديات الراهنة ليس فقط ضرورة بل مسألة حتمية، خاصة في ظل الاختلالات والشروخات القائمة بين أنواع التعليم والاحتياجات الاقتصادية وغياب التنسيق بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي والتنموي، بحيث أصبح عدد المتخرجين الجامعيين سنويا أكثر بكثير من نمو الوظائف الجديدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات وعدم اندماجهم في الحياة الاقتصادية (Elafri, 2018, p.124).

تأسيسا على ذلك، يمكن اعتبار أن الرهان الأساسي للسياسات العامة المتخذة في مجال التعليم العالي، يتمثل في ضرورة طرح الخيارات والبدائل التي من شأنها إعادة بعث الأدوار الحيوية للجامعة وربطها بشكل مباشر بالقضايا التنموية وبالاحتياجات الأساسية للاقتصاد الوطني.

من الثابت أن الجامعة هي بمثابة الحلقة الرئيسية التي يمر بها المسار النهضوي والتقدمي للمجتمعات، فالتقدم العلمي والتكنولوجي والتنمية الاقتصادية للدول ترتكز بالدرجة الأولى على الأدوار الحيوية التي تضطلع بها الجامعة. من هذا المنطلق، أصبح من الضروري ربط الجامعة

الجزائرية بالاهتمامات والاحتياجات اليومية للمجتمعات والمؤسسات بشقيها الإنتاجي والخدمي، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في وظائف الجامعات بغية توفير مخرجات ملائمة لسوق العمل، والتأكيد على ضرورة ربط الجامعات وتطوير أدائها و أبحاثها العلمية بما يتماشى وتطور المجتمع واحتياجاته باعتباره المستفيد الخارجي الأول من الخدمة التعليمية (تباني، زواني، 2018، ص453).

من هذا المنطلق، يمكن القول أن الجزائر تحتاج إلى تفعيل دور الجامعة في الحياة الاقتصادية، من خلال الاستثمار في رأس مالها البشري وكفاءاتها البحثية الموجودة في الجامعات، بالإضافة إلى ربط هذه الأخيرة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال أحدث الصيغ والنماذج الموجهة لتطوير البحث العلمي وتثمين نتائجه والإسهام في تقدم المجتمع ورفاهيته.

لذلك، فإن إدماج الموارد البشرية الهائلة التي تضخها الجامعات الجزائرية سنويا في المحيط الاقتصادي وسوق العمل، يعتبر تحدي أساسي وأولوية هامة تسعى الدولة إلى تحقيقها، من خلال العمل على تحقيق نوع من التوازن بين مخرجات الجامعة والمتطلبات الاقتصادية عبر جعل سياسة التكوين مندمجة ومتناسقة مع سوق العمل، من خلال تطوير صيغ مبتكرة للتكوين لدعم التشغيل كالتكوين التطبيقي والتدريب الميداني للطلبة، واعتماد مبدأ التعاقد بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية...الخ (Elafri, 2018, pp.135-136).

في الحقيقة أن الجامعة لا يمكن أن تحقق ذاتها وتثبت وجودها ما لم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه والعمل على حل مشكلاته وتلبية حاجياته المختلفة. بيد أن جعل الجامعة تلعب دور الرافعة في النهضة الاقتصادية وفي دفع عجلة التنمية، يستدعي بالأساس جسر الفجوة القائمة بين التكوين الجامعي ومتطلبات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال اقتراح الخيارات والبدائل التي من شأنها ربط وتفعيل دور الجامعة في الحياة الاقتصادية والتنموية وهي كالتالي: (بوعشة، 2000، ص ص33-34).

- وضع إطار وطني للمؤهلات والمعايير الواجب توافرها عند خريجي الجامعات بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل، تشارك فيه كافة الجهات المعنية ويستند إلى تجارب عالمية في هذا الشأن.
- إعادة النظر في برامج التكوين القائمة في الجامعات الجزائرية، وضرورة البحث عن نظم تكوينية تتسم بخصائص تطبيقية، قائمة على الاكتشاف والابتكار حتى تتكيف مع المتغيرات المتسارعة والتأقلم مع سوق العمل، حتى يتمكن خريجي الجامعات من المهارات التي تتفق ومتطلبات سوق العمل (Benali, 2016, p.98).

- مشاركة أصحاب المصالح الاقتصادية المختلفة في التخطيط والتنفيذ لجميع خطوات التكوين والتأهيل، من حيث تحديد مواصفات الأعمال والتوصيف الوظيفي ووضع المناهج والمحتويات التي تحقق مستوى المعارف والمهارات والإمكانات المطلوبة لكل مهنة تبعا لمتطلبات السوق.
- المشاركة المجتمعية في تخطيط التعليم العالي وإدارته وتمويله.
- تكييف برامج التكوين الجامعي بما يتناسب مع سوق العمل.
- الاهتمام بالتكوين والتدريس المستمر للعاملين في مجال التأهيل والتكوين الجامعي وتدريب تلك الكوادر بصورة جيدة قصد تلقين وإكساب الطالب التكوين الذي يجعله قادر على التأقلم مع المحيط الاقتصادي وسوق العمل (أيدار، 2015، ص127).
- إصلاح المناهج وتطويرها بغية الربط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية.
- إعادة النظر في دور الجامعة والانتقال بها من مرحلة التجديف (تقديم لخدمة) إلى مرحلة القيادة.
- ضرورة تفعيل دور المخابر العلمية وضرورة ربطها مع المؤسسات الاقتصادية، من خلال تقديم الحلول الاستشارات، والاستفادة من الخبرات العلمية المتاحة.
- ضرورة عقد الاتفاقات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الاستفادة من الجانب النظري من طرف هذه المؤسسات، وكذلك استفادة الجامعة من فضاء هذه المؤسسات لقيام الطلاب بالبحوث الميدانية والتربصات، بغية تكوين إطارات جامعية تجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا بإدراك هذا الاندماج بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية (بومدين، 2016، ص262).

انطلاقا من هذه الخيارات والبدائل، يمكن أن تضطلع الجامعة بدور الرافعة في النهوض بالاقتصاد الوطني وفي إعطاء قوة دفع هامة للمسار التنموي في الجزائر.

خاتمة:

على ضوء ما سبق، خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

إن تفعيل دور الجامعة وربطها بالمسار التنموي، أصبح ليس فقط ضرورة إستراتيجية بل مسألة حتمية للتكيف مع المستجدات والتحديات الراهنة، خاصة في ظل ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات وعدم قدرتهم على الاندماج بشكل إيجابي في الحياة الاقتصادية، وفي هذا الإطار تشير الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة سنة 2018 بلغت 11.7 بالمائة، و 11.4 بالمائة سنة 2019، وهي مرشحة للارتفاع حسب توقعات صندوق النقد الدولي إلى نسبة 13.3 بالمائة عام 2020

(لشموت، 2019). وعليه، إن اتساع الفجوة القائمة بين مخرجات الجامعة والمتطلبات الاقتصادية واحتياجات سوق العمل، أدى إلى تراجع دور الجامعة في إعطاء دفعة قوية للمسار التنموي في الجزائر.

لذلك، فالنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي بالأساس حوكمة وترشيد السياسات العامة التي تتخذ على مستوى قطاع التعليم العالي، من حيث جعلها قادرة على إحداث المواءمة المطلوبة بين مخرجات التكوين الجامعي ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

كما توصلت الدراسة، إلى أن تطبيق نظام LMD أحدث تحسن على مستوى الكم وليس الكيف، كما أحدث تنمية على المستوى الفردي والشخصي، ولم يؤدي إلى التنمية الشاملة والمتوازنة في كافة قطاعات المجتمع، بحيث برز تحسن وارتقاء لمواقع وأدوار هؤلاء الأفراد ولمكانتهم الاقتصادية، يقابله ركود تنموي لم تنتقل فيه التنمية لتمس كافة قطاعات المجتمع الذي ظل عاجزا على استيعاب وإدماج الجامعيين والمكونين في سوق العمل، وهي الحلقة التي تظل عائق لمشاركة الجامعة في الفعل التنموي والاقتصادي في الجزائر.

إن اضطلاع الجامعة بدور الرافعة في النهوض بالاقتصاد وفي الدفع بعجلة التنمية، يستدعي بالأساس تجاوز الشروخات العميقة الموجودة بين مخرجات التكوين الجامعي ومتطلبات الاقتصاد الوطني واحتياجات سوق العمل، وذلك من خلال اقتراح الحلول التالية:

- ❖ الاعتماد على التخطيط الإستراتيجي الموجه، من خلال تحديد احتياجات المؤسسات الإنتاجية والصناعية وربطها بأنشطة وأعمال الجامعة.
- ❖ إنشاء مراصد محلية لدراسة احتياجات سوق العمل والتطوير المستمر لمنظومة التأهيل والتكوين الملائم لمتطلبات الاقتصاد الوطني، وكذا التنسيق بين التخصصات الجامعية ومناصب العمل الشاغلة.
- ❖ العمل على تحقيق نموذج "الجامعة المؤسسة" Université Entreprise كإحدى الآليات والصيغ التي من شأنها تكريس الانخراط الكلي للجامعة في القضايا الاقتصادية.
- ❖ ضرورة تحقيق نوع من التنسيق بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي.
- ❖ رفع الوصاية السياسية على الجامعة الجزائرية، من خلال العمل على تحقيق استقلاليتها من الناحية المادية والمنهجية، وكذا إنشاء مراكز البحث والتفكير، والتي تساهم بشكل كبير في دعم صانع القرار وفي تقديم الاستشارات الاقتصادية.
- ❖ تعزيز العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية وإشراك المؤسسات الاقتصادية في تمويل المشاريع البحثية.

- ❖ الاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تعالج القضايا الاقتصادية ومشكلات الإنتاج المحلي، فضلا عن ضرورة تكييف المناهج التعليمية بما يتماشى وواقع القطاعات الإنتاجية ومتطلبات الاقتصاد الوطني.
- ❖ العمل على تطوير صيغ مبتكرة للتكوين لدعم التشغيل كالتكوين التطبيقي والتدريب الميداني للطلبة، واعتماد مبدأ التعاقد وتعزيز الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية...الخ.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- ابراهيمي، نادية. (2012). دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرجات عباس. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- أيدار، عائشة. (2015). "سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد13.
- براهيمي، وريدة. (2004). المعوقات الاجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية. دراسة حالة باتنة. مذكرة ماجستير في علم الاجتماع. جامعة لحاج لخضر. باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- بن عمار، حسيبة.، بوزيد، سارة. (2018). أثر عدم مواءمة التكوين الجامعي–الشغل على الإدراج المهني في الجزائر. كتاب الملتقى الدولي الأول. التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي: تحديات وآفاق. الجزائر: مخبر العمارة، المدينة، المهن والتكوين.
- بوعشة، محمد. (2000). أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي: بين الضياع وأمل المستقبل. بيروت: دار الجبل.
- بومدين، عربي. (2016). "دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود". المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. العدد 7.
- تباني، أحلام.، زواني، أميرة. (2018). واقع برامج التوين في نظام LMD وعلاقتها بعالم الشغل. كتاب الملتقى الدولي الأول. التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي: تحديات وآفاق. الجزائر: مخبر العمارة، المدينة، المهن والتكوين.
- حوامد، كريمة. (2008). دور الجامعة في التنشئة السياسية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة لحاج لخضر. باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

- الخطيب، أحمد محمود.، معايعة، عادل سالم. (2006). الإدارة الإبداعية للجامعة: نماذج حديثة. الأردن: عالم الكتب الحديثة.
- دليو، فضيل وآخرون. (2006). المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة. مخبر علم الاجتماع والاتصال. قسنطينة: جامعة منتوري.
- زرزار، العياشي.، بوعطيط، سفيان. (2012). "الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الحالة الجزائرية". مجلة المستقبل العربي. العدد 396.
- عادل، حسين وآخرون. (1984). التنمية العربية.. الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الوهاب، محمود المصري. (2000). "نظرات في التنمية"، مجلة الفكر السياسي، العدد 8.
- عبيكشي، عبد القادر سعيد.، فرقاني، فتيحة. (2010/05/20)." إسهام الجامعة الجزائرية في التنمية، قرار سياسي أم حاجة اقتصادية؟". مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية. جامعة زيان عاشور –الجلفة.
- عريفج، سامي سلطي. (2001). الجامعة والبحث العلمي. الأردن: دار الفكر.
- علي سعيد، إسماعيل. (1999). شجون جامعية. القاهرة: عالم الكتب.
- لشموت، عمار. (17 أكتوبر 2019). "صندوق النقد الدولي يتوقع ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر". متوفر على الرابط التالي:
https://ultraalgeria.ultrasawt.com
- مرسي، محمد منير. (2002). الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. القاهرة: عالم الكتب.
- مصيطفى، بشير. (02 02 2015). " الموارد الجامعية رهان الإقلاع الاقتصادي في مواجهة الأزمة". موقع جريدة السلام. متوفر على الرابط التالي:
http://essalamonline.com/ara/permalink/42051.html

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Ahlström, G., & Fox, R. (1993). Education, technology and industrial performance in Europe, 1850-1939. Cambridge university press.
- Benali, A. (2016). « Innovation et créativité : stratégie universitaire et industriel pour le développement ». Alinsan wa Elmadjel. (N°3).

- Elafri, N., Assia, L. A. K., & Souad, S. B. (2019). La relation de l'université-secteur socio-économique: Le département de management de projet comme facteur clé pour promouvoir l'innovation. Éditions universitaires européennes.
- Rist, G. (2007). Le développement. Histoire d'une croyance occidentale. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques.
- Verger, J. (1973), Les Universités au Moyen Âge (vol. 14). Paris : Presses universitaires de France.